

البارادوكس الصناعي في العراق

الجديد

القسم الاول

سلام كبة*

- ◆ التصنيع وثورة 14 تموز
- ◆ الصناعة في العراق 1963 – 2003
- ◆ الصناعة بعد عام 2003
- ◆ القطاعات الصناعيان الخاص والمختلط
- ◆ القطاع التعاوني
- ◆ الفساد في القطاع الصناعي
- ◆ الصناعات الاستخراجية
- ◆ الصناعات التكريرية اساس الصناعات التحويلية
- ◆ الصناعات البتروكيمياوية والكيمياوية والبلاستيكية
- ◆ الصناعات العسكرية
- ◆ الصناعات الانشائية والاسمنت والزجاج والسيراميك
- ◆ الصناعات الغذائية والزراعية
- ◆ الصناعات الورقية
- ◆ صناعات الغزل والنسيج والالبسة والجلود والسكائر
- ◆ والشخاط
- ◆ الصناعات المعدنية (الهندسية والميكانيكية)
- ◆ الصناعات الكهربائية
- ◆ صناعات الاتصالات والبرامجيات
- ◆ الصناعات الدوائية

- ◆ المشاريع الصغيرة في العراق
- ◆ تطور الطبقة العاملة العراقية
- ◆ التلوث البيئي في القطاع الصناعي
- ◆ ملاحظات تقييمية
- ◆ المصادر

تعتبر الصناعة والتصنيع بتقاطعاتها ومفاراتها المتعددة الواجهة
أعد وخطر وأهم مهمة تواجه الحكام الجدد في العراق بعد عام
2003 وهي في مقدمة جبهة التقدم الاجتماعي الذي يصبو اليه
الشعب العراقي في سبيل استقلاله الوطني الناجز وتطوره
الاقتصادي! ومن هنا جاء عنوان دراستنا هذه حول "البارادوكس
الصناعي في عراق اليوم" وحجم المشاكل والمعضلات الكامنة!

لقد اعتمد البيت العراقي اوائل القرن العشرين على الصناعات اليدوية في احتياجاته المنزلية، ابتداءً من سرير النوم المصنوع من جريد سعف النخيل، والبساط من الحانك، والاولان من الصفار، وكوز الماء من الفخار، والفرش من النداف، فكان للعراق اكتفاء ذاتي في اغلب السلع والاحتياجات المنزلية. وكان التجار يستوردون الاقمشة والسكر والشاي وبعض المواد التي كان اغلبها من الهند.

في النصف الاول من القرن العشرين ازداد عدد المشاريع الصناعية التي تعتمد على الآلة والايدي العاملة! لقد رسخ القطاع الاجنبي من تطوره وقوى من قاعدته التكنيكية في العهد الملكي المباد، بينما اتسم تطور القطاع العام بالنمو البطئ والتشويع لمعاناته من عجز الموارد المالية والخطط الاستثمارية المركزية المنقوصة التي وضعتها الدولة اعوام (27 - 1939)، وقد عرقلت السياسة الاقتصادية المعلنة تطور القطاع الخاص. ولوحظ اضطرار معظم الصناعات على توليد كهرباءها بسبب عدم انتظام وضعف كفاءة التوليد العام، وهذا ما ميز عموم الصناعات المحلية في الحقبة المذكورة.

مع تدهور الصناعات الحرفية ونشوء الصناعات الزراعية والغذائية والمشروبات ونمو الصناعات الوطنية الاستهلاكية ونشوء بعض الصناعات الانتاجية كالاسمنت، ظهر مجلس الاعمار الى الوجود بموجب قانون رقم 23 لسنة 1950 اثر ارتفاع حصة الحكومة العراقية من عائدات النفط، وقبل تأسيسه اتسم الاقتصاد العراقي بهزلة الموارد المالية للدولة وضعف امكانياتها المادية - التقنية وبالحضوع التام للسياسة الاقتصادية الكولونيالية وبقيت التخصيصات الاستثمارية تتسم بفوضى التخطيط. وعبر تأسيس مجلس الاعمار عن انتقال الدولة من دعم

الصناعة الوطنية عن طريق المصرف الزراعي - الصناعي (تأسس عام 1935) الى تدخلها المباشر في تطور القطاع الصناعي، وتوفير مصادر التراكم الرأسمالي الصناعي في القطاع العام ومشاريع الكهرباء (اهتمت الحكومة بداية العهد الملكي بتشجيع الصناعة الوطنية واصدرت التشريعات اللازمة كقانون التعرفة الكمركية رقم 30 لسنة 1927 وقانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم 14 لسنة 1929).

اظهر الاحصاء الصناعي لعام 1954 ان من بين 4700 معمل وورشة صناعية في بغداد 4000 معمل في كل واحد منها اقل من 5 افراد، ومنها 1750 يديره ويقوم بالعمل فيه شخص واحد! كما استخدمت 220 ورشة لصناعة السكاكر والتبغ 355 عامل، و231 ورشة للغزل والحياكة 403 عامل، و241 ورشة احذية 1052 عامل، و319 ورشة صابون 133 عامل! بعبارة اخرى واصلت الصناعات اليدوية حتى ذلك التاريخ تلعب دورا كبيرا في بغداد، وبقي اجر العامل في المعامل التي تستخدم اقل من 10 افراد يعادل 5/3 اجر العامل في المعامل الكبيرة.

انتعش القطاع التجاري اثر تأسيس مجلس الاعمار، وازداد الطلب على السلع الكهربائية ومهن صيانة وتصليح المكائن والمعدات مع توسع انتاج الكهرباء وبعد نقل ملكية شركة كهرباء بغداد الى الحكومة العراقية 18/5/1955. وبلغت ربحية ورش الصيانة والتصليح حينها 15 مرة ربحية وحدات التوليد و20 مرة ربحية البلديات!

كما باشر القطاع الخاص بانشاء شركات مساهمة محدودة لصناعات استهلاكية وانشائية في تلك المرحلة من بينها شركة بذور القطن وشركة الزيوت النباتية وشركات اسمنت في بغداد والسماوة وحمام العليل وبادوش... الى جانب شركات الكوكاكولا وصناعة السدادات والبيرة والكارتون والكبريت التي اسسها خدوري خدوري ومحمد حديد وآخرين، وشركات النسيج (فتاح باشا) و(صالح أفندي) وغيرها!

● التصنيع وثورة 14 تموز

بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 الغيت وزارة الاعمار ومجلس الاعمار واستحدثت وزارة الصناعة بموجب القانون رقم 74 لسنة 1959 لتتولى القيام باعمال تصنيع البلاد وتشرف على الشؤون الصناعية الحكومية والاهلية، وضمنت في تشكيلها عددا من الدوائر التي نقلت اليها من وزارة الاعمار الملغاة وعدد من الوزارات الاخرى. وفي عام 1960 صدر قانون جديد للتنمية الصناعية ليزداد عدد المؤسسات الصناعية من 150 وحدة فترة العهد الملكي الى 480 وحدة. وكانت الخطة الاقتصادية المؤقتة طموحة بحق اكدت على التصنيع حجر اساس في السياسة الاقتصادية وبدونه لا يمكن البت بنمار الاستقلال الاقتصادي الناجز واكدت على الكهرباء قاعدة للتصنيع!

قامت حكومة 14 تموز المجيدة باعادة تنظيم اجهزة مديرية الصناعة العامة واستحدثت فيها شعب للبحوث الاقتصادية وللتنمية الصناعية، كما وضعت عشرات

الدراسات الفنية الصناعية تحت تصرف القطاع الخاص كصناعات عرق السوس والتعليب وخميرة الخبز والطباشير الملون والحبال من سعف النخيل والانابيب لمشروع المياه القذرة، وعشرات الدراسات الاقتصادية ايضا كدراسة المواد الاولية لمعامل السباكة وكفاءة معمل الجوت ومعامل السكائر ومشروع الاحذية الشعبية ودراسة استثمار النفايات في مصافي النفط، وعشرات التحاليل الفنية للمواد الخام الصناعية كالاسمنت والاتربة والاشخاب والفحم والاملاح والدهون والصابون والجلود ومعجون الشبابتك واللباد المانع للرطوبة والقصب والرخام والورق والكحول.. الخ. وباشرت الحكومة العراقية باجراء مسح صناعي عام للمشاريع الكبرى والمتوسطة وفق اسس اقتصادية وفنية سليمة، واجرت دراسات موضعية كاملة للمشاريع المطلوب حمايتها بالاعفاء "الحماية الصناعية اقتصاديا وتكنولوجيا".

آنذاك، جرى اعتماد اشرف الدولة على توجيه القطاع الصناعي الخاص ومنع النمو الاحتكاري فيه والحيلولة دون تغلغل الرأسمال الاجنبي المقنع بأقنعة وطنية وتشديد شروط الحماية للمشاريع المختلطة "اشتراط حد ادنى من رأسمالها العراقي لا يقل عن 60% وحد ادنى من نسبة الكلفة لا تقل عن 25%". وجرت عملية تنويع اساليب الحماية الصناعية بانسيابية عالية "التوسع في مدى وأجال ومواد الاعفاءات الصناعية عبر قانون تشجيع المشاريع الصناعية، تشجيع استهلاك المنتجات الوطنية، وضع القطاع التجاري في خدمة القطاع الصناعي، الاهتمام بالجانب الدعائي في الحماية الصناعية، الحيلولة دون نمو الاحتكارية في التسويق الداخلي".

بعيد ثورة 14 تموز تأسست وكالة حكومية لشراء المعامل الصناعية الصغيرة من بعض البلدان المشهورة بانتاجها على اسس الدفع الموجل والمقايضة بالصادرات العراقية، وتأسست ايضا شركة كبرى مختلطة لابتياح المعامل المذكورة من الوكالة الحكومية بشروط مريحة وبضمانات المصرف الصناعي وبتوفير حد ادنى من الارباح.. الا ان المعارضة الشديدة التي جوبه بها هذا المشروع التخطيطي الهام من اصحاب المصالح حال دون اتمامه بالكامل لينتهي الى مشروع شركة
الصناعات الخفيفة.

من أهم منجزات ثورة 14 تموز عقد اتفاقية التعاون الفني والاقتصادي مع الاتحاد السوفييتي التي نصت على القيام بالمسح الصناعي والنفطي الجيولوجي والمغناطيسي والسيميكي العام، التركيز على الصناعة في المشاريع بحيث احتلت 80% من مجموع قيمة مشاريع الاتفاقية، التركيز في القطاع الصناعي العام على الصناعات الثقيلة كمعامل الفولاذ والاسمدة الكيماوية والكبريت وحامض الكبريتيك واللوازم والعدد الكهربائية، وعلى الصناعات الزراعية كمعامل المكائن والمعدات الزراعية والاسمدة النيتروجينية ومحطات الجرارات الزراعية ومعامل النسيج والتعليب، وعلى الصناعات التحويلية كمعامل النسيج القطني والصوفي والتريكو والخياطة والزجاج والمصابيح الكهربائية والتعليب والادوية. وتمخض عن الاتفاقية الانجاز السريع لعدد من المعامل اهمها:

- مصنع المعدات الزراعية في الاسكندرية
 - مصنع المعدات الكهربائية في الوزيرية ببغداد
 - مصنع الزجاج في الرمادي
 - مصنع الادوية في سامراء
 - مصنع التعليب في كربلاء
 - مصنع الالبسة الجاهزة في بغداد
 - مصنع النسيج والحياسة في الكوت
 - مصنع الاحذية الشعبية في الكوفة
- وقد تم تدريب كوادر هذه المصانع في الاتحاد السوفيتي.

شجعت حكومة ثورة 14 تموز على تفكيك التحالف الطبقي السابق، والذي كانت البورجوازية الكوميرادورية احد مكوناته، وبناء تحالف جديد وخلق بورجوازية متوسطة تجارية عبر تقليص مبالغ الاستيراد للشركات وكبار التجار وتجزئتها خلال العام الواحد، وتسعير المواد الهامة المستوردة بالجملة والمفرد منعا للاحتكار والمضاربة والاستغلال، وتشجيع التجار الصغار والوسط على الاستيراد، وكذلك تشجيع الاقبال على تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة وخاصة الصناعية والانتاجية منها وذلك لصرف الرأسمال الوطني من ميدان التجارة الى الميدان الصناعي" امكن تأسيس 24 شركة من هذا القبيل برأسمال يزيد عن مليون دينار خلال العام الاول من الثورة". وبلغت نسبة القيمة المضافة في الصناعة التحويلية في القطاعين الخاص والعام عام 1960 84% و 16% على التوالي من مجموع القيمة المضافة في هذا القطاع! وتغيرت هذه النسب عام 1970 لتصبح 56.4% و 43.6% على التوالي! بحكم تقلص حجم القطاع الخاص اثر تأميمات 1964!

● الصناعة في العراق 1963 – 2003

مع صدور قرارات التأميم غير المدروسة للعديد من الصناعات الاهلية عام 1964 قامت الحكومة العراقية بانشاء المؤسسة العامة للصناعة التي ارتبطت فيما بعد بوزارة الصناعة بموجب القانون رقم 166 لسنة 1965. وتوسع العمل ليصدر قانون المؤسسات العامة التابعة لوزارة الصناعة رقم 90 لسنة 1970 الذي الغى المؤسسة العامة للصناعة وانشأ عددا من المؤسسات العامة في الوزارة. بعدها استبدل اسم وزارة الصناعة الى وزارة الصناعة والمعادن بموجب قرار مجلس قيادة الثورة الحاكم آنذاك وبرقم 1330 في 1974/12/8.

استحوذ النشاط المؤسستي الكبير في القطاع الصناعي على حصة الأسد في معدلات استهلاك الكهرباء حيث بلغت قرابة 80%، الا ان القطاع الصناعي عموما شكل 13% من حجم الناتج المحلي الاجمالي محتلا المركز الثالث بعد الزراعة والتجارة!

شهدت مرحلة ما بعد تأميم النفط 1972 نهضة صناعية شاملة باتجاهين: الاول تنفيذ دراسة التوسعات والتحديث التي اقترحتها المؤسسات النوعية وبالتعاون مع المؤسسة العامة للتصميم والانشاء الصناعي، والثاني اقامة صناعات جديدة مستقبلية في ضوء الدراسات التي اعدتها المؤسسة العامة للتصميم والانشاء الصناعي.

المشاريع الرئيسية الضخمة كالبتروكيماويات والاسمدة الكيماوية كانت تدار بكفاءة جيدة، ومنتجاتها تصدر الى كل ارجاء المعمورة، وتحقق ارباح فعلية من خلال التصدير وليست ارباحاً صورية، وهذا هو حال صناعات تحويلية اخرى كالاسمنت! وعملت الصناعة النفطية بكفاءة عالية ابتداءً من استلام مصفى الدورة من الامريكان بعد ثورة تموز 1958! ورغم قدرة المعامل والمصانع المحلية في سبعينات القرن العشرين من تزويد السوق العراقية بسلعها المتنوعة بكفاءة متوسطة المستوى وبجودة عالية غدت قسم كبير من احتياجات ومتطلبات التنمية وحققت فائض للتصدير الا ان الحروب المتتالية والجهد العسكري اضعفت من القدرات الصناعية الوطنية. ولم يخلو السوق حينها من السلع الوطنية المنتجة محلياً كالصناعات الغذائية والسكر والخفيفة والالكترونية والكيماوية والاستخراجية والاصباغ والتغليف والدراجات والسيارات والباصات والمكائن الزراعية المجمعة والبطاريات والاسمدة الكيماوية والكبريت والفوسفات والملح والنحاس والطابوق والغاز المسيل والزجاج والصناعات الصوفية والغزل والنسيج والاحذية والتبغ والتمور.. الخ.

العائدات النفطية اواسط السبعينات عجلت من تبخر الحكومة بعقودها السخية مع الاحتكارات الغربية! وفرغت السياسة الاقتصادية للدولة التخطيط المركزي والتنمية من المضامين التحررية وادمجت مصالح الطغمة الحاكمة بالمصالح الرأسمالية واحكمت من طوق التبعية للسوق الرأسمالية لتتفشى النزعة الاستهلاكية ويسود التبذير والنشاط الطفيلي! وتوزعت التوجهات الحكومية في السبعينيات على عناوين اساسية منها: التنكر للاصلاح الزراعي وقانون رقم 117 لعام 1970، قانون مشاريع التنمية الكبرى رقم 157 لسنة 1973، التنمية الانفجارية، مشاريع البناء الجاهز وتسليم المفتاح، التحول من المؤسسات الحكومية الى الشركات وفق القانون، الخصخصة، تحجيم العمل التعاوني، تحجيم القوة التفاوضية لعمال العراق والتنكر لحقوقهم المشروعة.. الخ. وقد ضربت التنمية الانفجارية عرض الحائط بالتخطيط وسياسة البرمجة وتقديم دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع كما تخلت عن التخطيط الاقليمي في توزيع المشاريع الاقتصادية، وخلق فجوة كبيرة بين القدرة على التنفيذ وبين المشاريع الكثيرة المتعاقد على تنفيذها مما ادى الى رفع تكاليف تلك المشاريع اضعاف ما كان مقرراً لها، اضافة الى سياسة البذخ المفرط في اقامة تلك المشاريع.

لقد حاول صدام حسين معالجة الترددي الحاصل في القطاع الصناعي بالاجراءات الترقيعية عبر تشريع جملة قوانين واصدار مجموع مراسيم من قبيل رقم 32 عام 1986 لتنظيم اجراءات بيع وايجار اموال الدولة، رقم 93 لسنة 1987

لتقليل نسبة مساهمة القطاع العام في الشركات المختلطة من 51% الى 25%، رقم 310 لسنة 1987 حول اطلاق الحدود العليا لرؤوس اموال الشركات، قرار رقم 483 لعام 1987 حول السماح لاصحاب مشاريع القطاع الخاص بتصدير منتوجاتهم الى خارج العراق، 150.../52/71 لسنة 1987 والغاء الحقوق النقابية في قطاع الدولة، وقانون اعفاء الشركات المتكونة حديثاً ولاحقاً من الضرائب لفترة عشر اعوام/صدر سنة 1989، رقم 100 عام 1995 والافضلية بالبيع لما هو فائض عن حاجة قطاع الدولة بالمزاد الى اصدقاء صدام والقطاع الاهلي والتجاري، قرار رقم 136 سنة 1996 حول حق المشروع الصناعي الخاص والمختلط في استيراد المواد الأولية ومستلزمات الانتاج والتشغيل، 22 عام 1997 في نظم ادارة الشركات او التمويل الذاتي على اسس تجارية، 20 لسنة 1998 حول اعفاء الاستثمار الصناعي من الضرائب وتقليل دور الدولة، قرار 105 عام 2000 لتأسيس صندوق التنمية لتمويل مشاريع القطاعين الخاص والمختلط برأسمال قدره 50 مليار دينار عراقي و50 مليون يورو، قرار 106 عام 2000 في اعفاء القطاع الخاص من ضريبة الدخل بنسبة (50-100)%.

نعم، اقدمت الحكومة العراقية عام 1988 على برنامج ضخم للانفتاح الاقتصادي والخصخصة باتجاه اقتصاد السوق الا انها قادت الاقتصاد الى فوضى شمولية. ومع بداية التسعينات كانت 53% من الأراضي ملكية خاصة و46% منها مؤجرة من الدولة الى القطاع الخاص وظل 1% تحت سيطرة الدولة. وبيعت الى القطاع الخاص مؤسسات كبيرة للدواجن والألبان والأسماك ومؤسسات مساعدة كالمطاحن والمخابز. وحدثت استعادة القطاع الخاص للزراعة تغييراً في التنظيم الاجتماعي للريف في بلادنا بعد الغاء قوانين رقم 30 لسنة 1958 ورقم 117 لسنة 1970 ورقم 90 لسنة 1975 والتشريعات النقابية في القطاع الزراعي. ولم يكن ممثلوا القطاع الخاص الجدد من النخبة التقليدية بل كونوا ثرواتهم من المقاولات ومعظمهم كان على صلة وثقى بالنظام البائد، والهدف واضح للعيان هو ربط القطاع الخاص الجديد بالجهاز البيروقراطي. ورغم النجاحات المبكرة للطغمة الحاكمة فان سياسة الخصخصة الريفية والحضرية ولدتا مستويات عالية من التضخم والبطالة وشحة السلع الأساسية وظهور السوق السوداء!

خلال سنة 1989 فقط باعت الحكومة 70 مصنع للمواد الانشائية والغذائية الى القطاع الخاص وجرى رفع سقف الاستثمار الصناعي الكبير تدريجياً خلال سني الثمانينات وتكونت مجتمعات متكاملة ضخمة للقطاع الخاص في الصناعة والزراعة والتجارة! ويسر صدام حسين وفق القرار رقم 100 لسنة 1995، عملية بيع الدولة لمشروعاتها لمن يرغب من الافراد، وكانت الافضلية لاصدقاء صدام والقطاع الاهلي والتجاري، وبذلك نقلت الكثير من المشاريع الى افراد غير كفونين، حيث جرت عملية البيع للمشاريع العامة دون مبررات مالية واقتصادية ولم تكن وفق احتياجات الاقتصاد العراقي، وجرت مساندة الموجه الليبرالية على المستوى العالمي بشكل متخبط! الموجه التي تتخذ من محاولات تصفية القطاع العام ونقل ملكيته الى النشاط الخاص وتحت العديد من التسميات واعتباره

المسؤول عن اخفاق التنمية الاقتصادية وتضخم المديونية. كان خصخصة هذه المنشآت مخالف لقانونيات الخصخصة التي تعني خصخصة المنشآت التي تحقق الارباح الاقتصادية الملموسة ولها القدرة التنافسية العالية في الاسواق المحلية والعالمية ومهياً لها الظروف المالية والنقدية! لا العكس!

بلغ حجم التخصيصات الاستثمارية للقطاع الصناعي بحدود 23 مليار دينار للمدة 1970 - 1990، وكان نصيب القطاع الصناعي العام بحدود 22 مليار دينار اي 96%، وحصل تطور في انتاج الصناعات الاستهلاكية وهبوط نسبة المحتوى الاستيرادي للعرض الذي انخفض بنسبة 38% مما عني ان الانتاج المحلي في هذا النشاط غطى 62% من اجمالي الطلب المحلي. هذه النتائج لا تعكس حقيقة المكونات لان بعض فروع هذا النشاط كصناعة الاغذية وصناعة المنسوجات لم تشهد عملية تعويض كافية! وهذا ما يظهره ارتفاع الكميات المستوردة قياساً بالفروع الاخرى.

تركزت الصناعات الصغيرة والمتوسطة في محافظات بغداد والموصل والبصرة، ارتباطاً بالكثافة السكانية ومركز السوق التجاري. وزاد عدد العاملين في هذا القطاع الصناعي خلال الفترة 1988 - 2001 بمعدل قدره 3.2% بسبب التوسع الحاصل في المشاريع الصناعية الصغيرة وبمعدل 4.1% مما يشير الى فريدة هذه الصناعات. واختلف الامر بالنسبة للصناعات المتوسطة حيث انخفض عدد العاملين لنفس الفترة بمعدل نمو سالب مقداره 5.1% بسبب انخفاض عدد المشاريع بمعدل 4.7%، في حين بلغت مساهمة هذا القطاع في التشغيل الاجمالي الاقتصادي نسبة 4.5% عام 1989 ثم انخفضت الى 4% عام 1990 الى ان وصلت 1.8% عام 1998 مما عني انخفاضاً عالياً في عدد العاملين في الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

توسعت الميول التضخمية وتعمق التفاوت في الدخل، واستمر الحال هكذا حتى سقوط النظام والاحتلال الاميركي! في هذه الفترة ظهرت الشركات الوهمية وتنامي الغش الصناعي والتجاري وعدد المعامل والورش غير المجازة التي لا تخضع لأية رقابة وتنتج سلعا لا تتوفر فيها المواصفات الفنية، وساد الركود الاقتصادي العراقي وتفشت البطالة وتوسعت العوامل الضاغطة باتجاه الفساد على تلاوينه!

ازدادت مشاعر السخط تجاه القطاع العام مع مواصلة حكومة صدام حسين والشرائح الطفيلية والبيروقراطية سياسة ابتزاز الشعب بالأعباء المالية كالرسوم والأتاوات وتحميل العقوبات مسؤولة ازمات انقطاع التيار الكهربائي، وتحميل كادر القطاع العام مسؤولة الفساد باشاعة المحسوبية والمنسوبية والولاء الجهوي وتلقي الرشاوي والاختلاس والغش والتهرب الوظيفي والاستغلال السيء للمنصب الرسمي والوظيفة العامة! وواصل اعلام صدام حسين تضليل الرأي العام بالأسباب الفعلية للأزمة الاقتصادية العامة العاصفة! وعكس عمق التناقضات الاجتماعية وتوسع الأحياء المدنية الراقية دور كبار التجار والسماسرة والمنتفعين الذين شكلوا قوى ضغط طفيلية شبه مستقلة تعاظمت ارباحها مع افقار الشعب ونبد غير القادرين على الصمود وزجهم في سوق العمل الرسمي! الحقيقة تؤكد ان سياسات

النظام المباد أدت الى تدمير البنية الصناعية في بلادنا وتعطل الانتاج في المنشآت الصناعية بسبب عدم توفر المواد الاولية والوسيطه وصعوبة الحصول على المواد الاحتياطية وتخلف التقنيات المستخدمة الامر الذي قاد كل هذا الى هبوط في مستويات الانتاج وضعف في القدرة التنافسية للسلع العراقية.

هيكل الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (حسب نوع النشاط الاقتصادي)

2000		1990		القطاع
مليون دولار	نسبة مئوية	مليون دولار	نسبة مئوية	
32.1	26.848	19.8	14.839	الزراعة والصيد والغابات
6.5	5.470	14.3	10.713	التعدين والصناعات الاستخراجية
7.5	6.287	8.8	6.22	الصناعات التحويلية
0.3	0.250	1.1	0.796	الكهرباء والماء والغاز
3.4	2.838	7.3	5.446	التشييد
49.9	41.692	51.3	38.415	اجمالي القطاعات السلعية
41.1	34.298	31.4	23.504	اجمالي القطاعات التوزيعية
19.4	16.208	22.1	16.558	اجمالي القطاعات الخدمية
100	83.544	100	74.933	الناتج المحلي الاجمالي

اجمالي القطاع الصناعي في العراق خلال عام 2000 حسب الفرع الصناعي (مليون دينار)

القيمة المضافة بسعر كلفة عوامل الانتاج	قيمة مستلزمات الانتاج	قيمة اجمالي الانتاج	قيمة الاجور والمزايا	عدد العاملين	عدد المنشآت	الفرع الصناعي
108129.7	189200	297329.7	19840.7	41125	6730	الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ
44171.3	74735.5	118960.8	18968.2	35883	7726	صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود
6297.9	4941.1	11239	1135.4	1998	454	صناعات الورق والخشب
86860.8	69194.4	156025.2	29419.9	23010	954	الصناعات الكيماوية

63916.2	85712.8	149629.0	21331	30770	1656	الصناعات المعدنية اللافلزية والانشائية
27858.2	34153.9	62012.1	5203.5	24580	10173	الصناعات المعدنية
117432.5	60539.6	177972.1	13310.7	92508	50038	الصناعات الهندسية والميكانيكية
8593.8	7622.7	16216.5	6110.5	6308	3	الصناعات التحويلية الأخرى
4594.4	1519.7	6114.2	3194.8	1588	4	الصناعات الاستخراجية
467825	527619.6	995444.6	113014.7	257780	77738	المجموع

واقع الانتاجية في الفروع الصناعية في العراق عام 2000

الفرع الصناعي	انتاجية العمل	انتاجية وحدة الأجر	انتاجية المستلزمات
الصناعات الغذائية والمشروبات والنسيج	7.2	14.9	1.5
صناعة الغزل والنسيج والملبوسات	3.03	6.2	1.5
صناعة الورق والخشب	5.6	9.8	2.2
الصناعات الكيماوية	0.65	5.3	2.25
صناعة تصفية النفط والغاز			
الصناعات المعدنية اللافلزية الإنشائية	4.8	7.0	1.7
الصناعات المعدنية	2.5	11.9	1.8
الصناعات الهندسية والميكانيكية	1.9	13.3	2.9
الصناعات التحويلية الأخرى			
الصناعات الأستخراجية	3.8	1.9	4.02

عدد وقيم المعامل المباعة الى القطاع الخاص خلال المدة 1987 - 1990

المعامل	العدد	سعر البيع (مليون دينار)
الانشائية	35	132.968
الغذائية	25	96.896
النسجية	6	2.343
الكيماوية(الخشب)	1	4.335

		المضغوط
236.542	67	المجموع

استهلاك الفرد في العراق من الكهرباء

السنة	كيلوواط ساعة	ملاحظات
1957	30	في مؤخرة التسلسل العالمي
1966	152	تخلف المعدل عن تركيا ومصر
1989	1700	تدني المعدل عن المستويات العالمية

هبوط حصة القطاع العام في الزراعة

عدد المشاريع الزراعية	سنة 1975	سنة 1988
التعاونية الزراعية	1635	713
مزرعة جماعية	79	7
تعاونية متخصصة	173	52

اجراءات الحكومة العراقية صوب الخصخصة اعوام 1968

2003 -

التسلسل	صيغة التعليمات	شكل التعليمات	الرقم	السنة
1.	تعطيل العديد من بنود ومواد قانون العمل رقم 150 لسنة 1970 اضافة الى قانون التقاعد والضمان الاجتماعي..	قانون	91 ، 72	1977
2.	تنظيم عمل الشركات الزراعية	قانون	116	1980
3.	تنظيم الملكية الخاصة في الزراعة	قانون	35	1983
4.	الشركات	قانون	36	1983
5.	تنظيم الوكالة والوساطة التجارية	قانون	11	1983
6.	تعطيل العديد من بنود ومواد قانون العمل رقم 150 لسنة 1970 اضافة الى قانون التقاعد والضمان الاجتماعي..	قانون	543، 190	1984

1984	59	قانون	تأسيس اتحاد المقاولين العراقيين	.7
1986	32	قانون	تنظيم اجراءات بيع وإيجار اموال الدولة	.8
1987	93	قانون	تقليص نسبة مساهمة القطاع العام في الشركات المختلطة من 51% الى 25%	.9
1987	310	قانون	اطلاق الحدود العليا لرؤوس أموال الشركات	.10
1987	66	قانون	شركات المقاولات	.11
1987	132	قانون	اطلاق الرأسمال الاسمي للشركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة والخاصة الأخرى واعتباره غير محدود وتقديم تسهيلات انتمائية ميسرة	.12
1987	483	قرار مجلس قيادة الثورة	السماح لاصحاب مشاريع القطاع الخاص بتصدير منتوجاتهم الى خارج العراق	.13
1987	42	قانون	الأراضي المستصلحة	.14
1987	150...:52-71	قانون	أرباب العمل - إلغاء الحقوق النقابية في قطاع الدولة	.15
1987	395	قرار مجلس قيادة الثورة	إلغاء المجالس الزراعية	.16
1987	93	قانون	زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الشركات المساهمة المختلطة من 49% الى 75% كحد اعلى	.17
1987/4/11	242	قرار مجلس قيادة الثورة	تحويل وزير النفط بصلاحيه استخدام التأجير لخصصة قطاع النفط	.18
1988	22	قرار مجلس قيادة الثورة	السماح للقطاعين الخاص والمختلط بإنشاء مشاريع او شركات لإقامة صناعات جديدة	.19
1988	46	قانون	خلق مناخ ملائم للاستثمار في التصنيع	.20
1988	46	قانون	تنظيم الاستثمار الصناعي	.21
1988	44	قانون	منح الاستثمارات العربية امتيازات عديدة واعفاءات ضريبية وكمركية لتشجيع مساهمتها في مشاريع التنمية العراقية وفي شتى القطاعات	.22
1988	626	قرار مجلس قيادة الثورة	تحويل الوزير المختص صلاحية بيع المشاريع والموجودات الثابتة العائدة للمشروع بالقيمة التقديرية وبدون مزايده علنية	.23

1988	52	قانون	الاستيراد بدون تحويل خارجي	.24
1989	43	قانون	اتحاد الغرف التجارية العراقية	.25
1989	44	قانون	اتحاد الصناعات العراقي	.26
1989	8	قانون	شركات البناء الجاهز	.27
1989	774	قانون	اعفاء الشركات المتكونة حديثاً ولاحقاً من الضرائب لفترة عشر أعوام	.28
1989	45	قانون	تشجيع وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط التجاري والوكالات التجارية	.29
1990	364	قانون	تنظيم العقود الزراعية	.30
1990	12	قانون	صيانة شبكات الري والبزل وجباية أجور السقي من الفلاحين	.31
1991	2	قرار مجلس قيادة الثورة	تأجير المستشفيات الحكومية الى القطاع الخاص	.32
1991	22	قانون	المصرف الصناعي	.33
1991	25	قانون	الاستثمار الصناعي للقطاعات المختلط والخاص	.34
1992		قانون	تسجيل المقاولين العراقيين	.35
1994	9	قرار مجلس قيادة الثورة	نظام الاندثار والاطفاء للقطاعات الخاصة والمختلطة والتعاونية	.36
1995	100	قانون	الأفضلية بالبيع لما هو فائض عن حاجة قطاع الدولة بالمزاد الى أصدقاء صدام والقطاع الأهلي والتجاري	.37
1996	136	قرار مجلس قيادة الثورة	حق المشروع الصناعي الخاص والمختلط في استيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج والتشغيل	.38
1997	22	قانون	نظم إدارة الشركات أو التمويل الذاتي على أسس تجارية	.39
1998	20	قانون	إعفاء الاستثمار الصناعي من الضرائب وتقليص دور الدولة	.40
2000	105	قرار مجلس قيادة الثورة	تأسيس صندوق التنمية لتمويل مشاريع القطاعين الخاص والمختلط برأسمال قدره 50 مليار دينار عراقي و50 مليون يورو	.41
2000	106	قرار مجلس قيادة الثورة	إعفاء القطاع الخاص من ضريبة الدخل بنسبة %(100-50)	.42

المراقب والمتتبع تاريخياً لوضع القطاع الصناعي في العراق يلاحظ السمات التالية:

1. لم تتطور الصناعة في العراق بولاياته الثلاث في العهد العثماني وقبل تأسيس الدولة الوطنية الحديثة لأن البورجوازية النامية المؤلفة من الفئات الزراعية والتجارية والربوية والعقارية والصناعية كانت تركيبية مختلطة غير متكاملة التجانس، بل ومتضاربة المصالح، مما عنى ان الشريحة التي كان بالامكان ان يكون لها اهم دور في عملية التحديث، كانت في الوقت نفسه اضعف شريحة اجتماعية.

2. التوسع في بناء الصناعات التكميلية التي تستخدم موارد ومنتجات وطنية زراعية او معدنية كمواد اولية، والتنوع في المنتجات طبقا لحاجة البلد والسوق! وشمل التنوع تدرجا في تعقيدات المكننة والتكنولوجيا المستخدمة. لكن معظم الصناعات الوطنية التي تطورت منذ مستهل القرن العشرين كانت استهلاكية الطابع كالصناعات الغذائية والمنسوجات والجلود والاحذية.

3. وفقا لتوجهات النظام الحاكم، قبل عام 2003، فان القطاع العام كان المسيطر على أنشطة القطاع النفطي وقطاع الطاقة الكهربائية بشكل كامل، ولم يكن هناك اي دور يذكر للقطاع الخاص. في الصناعة التحويلية، كان للقطاع الصناعي الخاص دور واضح حيث وصلت مساهمته الى اكثر من 50% من القيمة المضافة لنشاط الصناعة التحويلية نهاية السبعينات، في حين تطورت الصناعة التحويلية في القطاع العام خلال عقدي السبعينات والثمانينات، واعطي للقطاع الخاص دورا في الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وشرعت بعض القوانين الداعمة لنشاط القطاعين الخاص والمختلط والتي اعطت العديد من الحوافز والامتيازات في مختلف فروع الصناعة التحويلية. وآخرها قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم 20 لسنة 1998 مما مكن القطاع الخاص من اقامة بحدود 40000 مشروع صناعي صغير ومتوسط.

4. ان اكثر من 99% من عدد المنشآت الصناعية عام 2001 هي صغيرة وتشغل اقل من 10 عمال في المنشأة الواحدة.

5. المشاريع الاساسية ذات الانتاج الكبير بقت محدودة للحاجة الى رؤوس الاموال الضخمة التي تتطلبها، ولم تزد نسبة المنشآت الصناعية الكبيرة عام 2002 والتي تستخدم 30 عامل فأكثر (وقيمة استثمارها في المكنان تزيد على 100 الف دينار) عن 0.6 من عدد المنشآت الصناعية في البلاد.

6. انتشار القطاع الصناعي في كل مناطق العراق دون استثناء مع مراعاة الموارد البشرية ومواقع المواد الخام والمنتجات المستخدمة كمواد اولية وعقد المواصلات الحاكمة. وبدأت الصناعات بعد عام 1950 تنتشر خارج مدينة بغداد لاعادة التوازن بين مناطق العراق المختلفة! وكان القطاع الخاص مسيطرا على المنشآت الصناعية حتى عام 1958، وبعد ذلك بدأ القطاع العام يساهم بمشاريع كبيرة من خلال خطط التنمية. وبلغت قيمة الانتاج الصناعي في القطاع العام 57% من مجموع قيمة الانتاج الصناعي في حين ساهم القطاع الخاص بنسبة 30% و13% للقطاع المختلط من اجمالي قيمة الانتاج الصناعي.

7. ضالة نسبة العاملين في مؤسسات الصناعة الوطنية التي يبلغ عدد العاملين فيها 10 عمال فأكثر، وهي لم تزد عن 40% من مجموع عدد العاملين فيها!
8. ادى دخول العراق في الحرب مع ايران الى تحويل عدد من المنشآت المدنية لخدمة النشاط الحربي وبخاصة الصناعات الهندسية واستحداث منشآت عديدة متخصصة بالانتاج الحربي. ففي عقدي الثمانينات والتسعينات توسعت الصناعات العسكرية والتي لها ارتباط مباشر او غير مباشر بالجهد العسكري، وتكونت مجمعات ضخمة للصناعات العسكرية في عدد من المواقع في العراق بحيث وصلت التخصيصات الاستثمارية للقطاع الصناعي الى حوالي 50% من اجمالي تخصيصات بعض البرامج الاستثمارية في التسعينات مما اثر على محدودية الموارد المتاحة للاستخدامات الاخرى خاصة القطاع الزراعي والقطاعات الخدمية والبنى التحتية والاسكان الذي اوقفت البرامج الاستثمارية الحكومية تمويله بدءاً من عام 1984. لقد ركزت الدولة في مرحلة ما قبل اجتياح الكويت على قطاع التصنيع العسكري الذي اسهم في توظيف تكنولوجيا تعد اساساً للصناعات الثقيلة في العراق.

9. ان نسبة المنشآت الصناعية المتوقفة عن العمل بلغت 90% عام 2003، وهي نسبة مرتفعة جدا بعد عجزها عن تشغيل خطوطها الانتاجية بسبب مجموعة من العوائق منها الفشل في منافسة اسعار المنتجات المستوردة حين عرضت غالبيتها في الاسواق بأقل من كلف مثيلاتها المحلية، ارهاق مداخيل اصحاب تلك المشاريع بالضرائب المختلفة مقابل الغاء الرسوم الكمركية عن المستوردات الاجنبية.

10. الاهتمام بالصناعة التحويلية وسياسة ضخ الاستثمارات الكبيرة للصناعات التحويلية في خطط التنمية المتعاقبة بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي 13.9% عام 1988.

11. شهدت حقبة 1991 - 2003 انخفاض حاد في القيمة الصناعية المضافة بسبب العقوبات الدولية وقرارات مجلس الأمن المتلاحقة! ولم ترجع المساعدات الانسانية الحرارة الى الدورة الاقتصادية السلمية حيث عانت جميع المشاريع التي في عهدة الأمم المتحدة من بطء الاداء والعمل كما لم تخضع وكالات الامم المتحدة نفسها وعموم التمويل الخارجي والاجنبي للرقابة.

رغم الانفتاح الاقتصادي الصدامي فان البورجوازيات البيروقراطية والكومبرادورية والطفيلية في بلادنا لازالت تمسك بزمام التطور الاقتصادي، وتعود لها اكبر القدرات الاقتصادية المؤثرة في وجهة تطور الطاقة عموماً والطاقة الكهربائية والنفط خاصة. ومع السياسة المعلنة للدولة العراقية بعد عام 2003 تتصاعد الدعوات الضاغطة لبيع مؤسسات القطاع العام الى الاهلين وبعض المقاولين المحليين والقطاع الخاص! وعادة تكون ملكية المؤسسات المبيعة هنا عالية التمركز، ويبقى العدد الكلي لأصحاب الاسهم والمتعاملين في سوق الاسهم صغيراً!

• المصادر

راجع دراسات الكاتب في الحوار المتمدن والمواقع الالكترونية الاخرى....

- نحو استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الارهاب الابيض في العراق
- الليبرالية الاقتصادية الجديدة وتنامي معدلات الفقر والبطالة في العراق
- بنية الفساد المركبة في العراق
- مدخل عصري لتحليل بنى الفساد المركبة في العراق
- الخدمات العامة في عراق التنمية البشرية المستدامة

كما راجع الدراسات التالية:

- واقع القطاع الصناعي في العراق/بلاسم جميل الخلف
- القطاع الصناعي العراقي والدعم المطلوب .. الفساد الاداري والمالي وراء تحطيم الصناعة العراقية / جاسم الطيب
- خارطة طريق لأنقاذ الصناعة العراقية / زاهر الزبيدي
- حول استراتيجية دعم واصلاح القطاع الصناعي في العراق/ثامر محمود رشيد
- الفرصة واسعة امام الصناعة العراقية برغم قَدَم معاملها/نبيل الحيري
- الصناعة في العراق آفاق وتطلعات/مركز الاضواء للبحوث والدراسات
- الصناعة في العراق/حنان الدليمي
- المشاكل التي تعرقل استثمار الثروات الطبيعية في كردستان/د.بيوار خنسي
- القطاع الصناعي في العراق والحاجة الى التفاتة مسؤولة/رعد الموسوي
- الصناعة العراقية مشروع اسست له الدولة الوطنية ودمره الاحتلال/ليث الحمداني
- حين لا تترى بعض (العيون) سوى السواد...عن الصناعة في العراق وما يكتب عنها/ليث الحمداني
- الصناعة في العراق .. البدايات.. وايام زمان/د. محمد جبار ابراهيم
- طاولة حوار حول واقع الصناعة العراقية/عادل عبد الزهرة شبيب
- دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق- دراسة ميدانية/د.عبد الله الشاوي وعامر احمد محمد
- التخطيط الصناعي في العراق 1921 - 1980/ صباح كجه جي
- الاصلاح الاقتصادي في العراق/د. عبد الحسين العنبي
- الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق/فلاح خلف الربيعي
- واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل/احمد الناصح
- توقف اغلب الصناعات الصغيرة في العراق/هاشم الاطرقجي
- الصناعات الصغيرة في العراق بعد 2003..الواقع والتحديات/خضير الندوي
- اشكالية التنمية الاقتصادية الراهنة في العراق بين ضبابية المنهج الفكري وتحبط آليات التحول/د.سالم رسن
- العراق..موارد غنية..اقتصاد منهار..وتدنى مخيف في مؤشرات التنمية الانسانية/حسان عاكف حمودي
- التحول الاقتصادي وتأثيره في الصناعات الصغيرة/اسعد جواد كاظم و عقيل عودة
- الحماية والنمو الصناعي في العراق/د.مدحت كاظم القرشي
- التركيب الصناعي للصناعات الكبيرة في محافظة المثنى/فارس مهدي محمد
- هذا هو طريق 14 تموز/د.ابراهيم كبة
- التطور الاقتصادي في العراق / د.محمد سلمان حسن
- دراسات في الاقتصاد العراقي /د.محمد سلمان حسن
- تصنيع العراق / كاثلين م. لانكلي

- النظام الاقتصادي في العراق / سعيد حمادة
- سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق / توماس بالوك
- دراسات في الاقتصاد العراقي / مير بصري
- تقرير الدخل القومي في العراق 1953 – 1961 / خير الدين حسيب
- الخلفيات الاقتصادية لثورة 14 تموز 1958/د.حافظ شكر التكمجي
- هكذا هزمت الصناعة العراقية/اياد عطية الخالدي
- التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق/عبد خليل فضيل.
- برنامج المنطقة الصناعية في العراق وتأثيره على استقرار الاقتصاد/عبيد عبد الهادي
- ازمة الصناعة العراقية ومحنة الصناعيين وسياسة الحكومة التجارية/د.كاظم حبيب
- رؤية أولية للحوار حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في اقليم كردستان العراق وسبل معالجتها
- د.كاظم حبيب
- دراسات في التخطيط الاقتصادي/د.كاظم حبيب
- ازمة التنمية في العراق وسبل مواجهتها/د.فلاح خلف الربيعي
- الصناعة والكهرباء-ازمة في ازمة/حسين ناصر الهلالي
- وثائق المؤتمر الوطني التاسع للحزب الشيوعي العراقي
- الصناعة في خطر/رياض عبيد سعودي
- المشاريع الصغيرة في العراق/نبيل جعفر عبد الرضا
- استراتيجية التصنيع في العراق/عادل فرنسيس توماس
- دور الطاقة الاستيعابية للاستثمار في التنمية الاقتصادية/احمد ابراهيم العلي
- دور القطاع الصناعي الخاص في ظل الانفتاح الاقتصادي/د.حسن فياض
- الدور الاقتصادي لنشاط القطاع الخاص في العراق/يوسف عفتان الراوي
- الدولة والقطاع الخاص في العراق/ عماد عبد اللطيف سالم
- الطاقات المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق للمدة(2000 – 2010)/فوزي حسين محمد و
- نشأت صبحي يعقوب.
- واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به/ كريم عبيس العزاوي
- خصائص القوى العاملة في القطاع الخاص والعاطلين عن العمل في محافظة البصرة لسنة 2007/
- حسام الدين زكي بنين
- استقلالية البنك المركزي العراقي و القطاع المصرفي الخاص/ اديب قاسم شندي و محمود المرسومي
- خصخصة القطاع العام في العراق - الاسباب والنتائج المتوقعة / باقر الجبوري
- دور القطاع الخاص في النهوض بالواقع الزراعي في العراق / اسماء جاسم محمد
- تفعيل دور نشاط القطاع الخاص في مجال التمويل السكني / جمال باقر مطلق
- المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في العراق ودورها في تأطير حماية المستهلك / ستار البياتي
- اثر التسليف الزراعي الخاص على الإنتاج الزراعي في العراق / قصي الكليدار وآخرون
- دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق "دراسة ميدانية"/ عبد الله الشاوي
- توظيف الصناعات الحرفية المحلية في تنشيط القطاع السياحي في العراق - دراسة نظرية/ ثامر
- الحيالي
- القطاع الزراعي في العراق ما بعد العقوبات الدولية - ما العمل؟ / عبد الكريم جابر شنجار
- القطاع الخاص في العراق بين الهدر واستغلال الطاقات الإنتاجية - دراسة اقتصادية قياسية/عبد
- الكريم عبد الله
- جريمة الرشوة في القطاع الخاص في ضوء أحكام القانون الجزائي العراقي والدولي / زين العابدين
- عواد كاظم
- دور الدولة في حل معوقات التنمية الزراعية في العراق بعد عام 2003/ محمد صالح حمد علي
- اشكاليات التنمية الاقتصادية الراهنة في العراق بين ضبابية المنهج الفكري وتخطب آليات التحول/
- سالم عبد الحسن رسن
- الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين..تطور ام تقهقر/د.محمد علي زيني
- الاقتصاد العراقي/د.عباس النصاروي
- تحديات الإصلاح الاقتصادي / حسين محمد علي كبة
- الصناعة العراقية وانتكاساتها/افتخار الدباغ

- اشكالية الاقتصاد الانتقالي في العراق... استقطاب مالي ام اغتراب اقتصادي؟ / د. مظهر محمد صالح
- بعض ملامح خريطة العلاقات الطبقية – الاجتماعية بعد 2003 / د. صالح ياسر
- الخيار الاستراتيجي للاقتصاد العراقي 2011 – 2014 / د. كمال البصري
- الاقتصاد العراقي الاسرع نموا في العالم باتجاه مفترق طرق / د. كمال البصري
- التطور الصناعي في العراق / د. صباح الدرة
- احتدام الجدل حول الخصخصة في العراق / علي العلق
- الاستثمارات ودورها في رسم مستقبل السياسة العراقية / احمد جويد
- سياسة تشويه و الغاء المنجزات الاقتصادية لثورة 14 تموز و احتضان امراض .. / د. محمد علي عوض
- الطبقات الوسطى العراقية التي تولد ولا تولد ... والتراكم الحضاري المبدد / فالح عبد الجبار
- خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 – 2014 / وزارة التخطيط
- المشهد الاقتصادي في العراق / د. حسن لطيف الزبيدي
- مناطق الصناعة في العراق / سميرة الشماخ
- التصنيف الوظيفي للمراكز الحضرية في محافظة الانبار / مها سعدي خلف
- تحقيق الانتاج وانعكاساته المستقبلية على واقع الصناعة في العراق / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد
- الاختيار الاستراتيجي لنظام التخطيط والسيطرة على الانتاج لنظامي (MRP، OPT) في قطاع الصناعة الهندسية / عقيلة مصطفى الاثروشي
- ملامحة نماذج التخطيط الاجمالي لبينة التصنيع في العراق / تقويم ادائها بالتطبيق في الشركة العامة للصناعات الجلدية / رعد الطائي
- نريد التمتع بميزاتية العراق لا بديمقراطيته / جاسم محمد كاظم
- التجربة الاقتصادية في العراق الحديث / صبري زاير السعدي
- الطاقة – النفط واتجاهات الطلب حتى عام 1985 / د. محمد علي عبد الكريم الماشطة
- القطاع العام وفاق التطور الاشتراكي في العراق / د. صفاء الحافظ
- طاوله مستديرة لمناقشة واقع الصناعة الوطنية العراقية/الثقافة الجديدة/العدد 345
- التشكيلة الاقتصادية – الاجتماعية في العراق 2003 – 2010 / سلسلة قضايا فكرية/الحزب الشيوعي العراقي/العدد 11
- القطاع الصناعي- الواقع والظموح/قيس عباس جبر الزبيدي
- المعوقات التي تجابه شركات القطاع الصناعي المختلط وسبل معالجتها / احمد توفيق
- تقييم الوضع الاقتصادي للقطاع الخاص / تحديد المعوقات(التحديات)والفرص لتمكين بيئة الاعمال وعمل مؤسسات القطاع الخاص في محافظة اربيل / برنامج التنمية الاقتصادية في العراق / الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID – TIJARA.
- دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد العراقي / احمد عمر الراوي
- برنامج مقترح لتمويل المشاريع الصغيرة في العراق / ثريا الخزرجي
- الصناعات الصغيرة في العراق بعد 2003 .. الواقع والتحديات / خضير عباس الندوي
- واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق / أثرها في التشغيل / احمد الناصح
- التحول الاقتصادي وتأثيره في الصناعات الصغيرة / اسعد جواد كاظم
- استراتيجية دعم وتطوير الصناعات الصغيرة في ضوء تقويم فاعلية مبادرات القروض في العراق / محمد المعموري و ثامر العاني
- الدور الاقتصادي لبرامج دعم المشروعات والصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق / سندس جاسم و موسى خلف عواد
- الصناعات الصغيرة، قاعدة للتنمية في ظروف الحصار الاقتصادي / محمد الهيتي
- تحليل العوامل الموضوعية المؤثرة في سوق الأوراق المالية مع الإشارة الى سوق العراق / محمود صالح عطية
- الاكتتاب المغلق بأسهم الشركة المساهمة الخاصة / رواء النجار و زينة الصفار

- أهمية الدور الاقتصادي للاسواق المالية مع التركيز على السوق العراقية للاوراق المالية / كريم عبد النبي
- الازمة السياسية الراهنة تحبط همة الشركات المساهمة في البورصة/د.عودت ناجي الحمداني
- آثار المتدفقات الصناعية في تلويث المياه القريبة من نقاط التصريف في محافظة البصرة / وصال فخري حسن وآخرون
- مصادر التلوث الصناعي للأنهر العراقية/حيدر محمد عيسى
- نحو رؤية اقتصادية لتكاليف التلوث البيئي/د.علي حنوش
- التلوث الصناعي في بغداد...ما هو الحل؟/د.هاشم عبود الموسوي
- تحليل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية الخاصة بمشاريع معالجة النفايات المحلية الصلبة بالمدن العربية(تطبيق ميداني على مشروع مقترح في جمهورية العراق)/حسن مظفر الرزق
- المخلفات الصناعية واعادة تدويرها/د.عبد اللطيف محمد ابو العطا
- الصناعات البلاستيكية وسلامة البيئة/اوزجان يشار
- التلوث في بلاد الرافدين:المسببات والأخطار / د. مثنى عبد الرزاق العمر
- صناعة انتاج الطاقة الكهربائية في محافظة البصرة / د.كفاية عبد الله العلي
- واقع وتوقعات الطلب على الطاقة الكهربائية في العراق / خلود موسى عمران
- الطاقة الكهربائية والتنمية في العراق / عبد العزيز محمد حبيب
- التنبؤ بانتاج الطابوق في العراق / ازهار سلمان زامل و نرجس هادي رهيف
- العراق ينفق مليار دولار سنويا لاستيراد الاسمنت/ ناصر ادريس مهدي المدني
- تدهور الصناعات الجلدية في العراق/عامر عبود الشيخ علي
- حقائق عن الاتصالات في العراق/رشيد السراي
- شركات الاتصالات – الانترنت والموبايل – وخفاياها / يوسف علي خان
- المستهلك والهاتف النقال/محمد شريف ابو ميسم
- الحماية القانونية لمشتركي الهواتف النقالة/اقدس رشيد وآمال حسوني.
- بحث عن النظام القانوني لعقود الهواتف النقالة/د.هالة صلاح الحديثي.
- المسؤولية المدنية الناجمة عن اساءة استعمال اجهزة الاتصالات الحديثة.
- العراق- المبادرة العربية لانترنت حر/غسان شمخي
- ربع قرن من تاريخ الحركة النقابية العمالية في العراق / طالب عبد الجبار
- الطبقة العاملة العراقية – التكون وبدايات التحرك/د.كمال مظهر احمد
- المشاكل التي تواجه القوى العاملة في العراق/علي جاسم العبيدي و ماهر صبري درويش
- واقع ومقومات صناعة الدواجن وانعكاساتها على اسعار البيض والدجاج في العراق للمدة من 2000 – 2009 دراسة تحليلية/سلام نعمة محمد علي.
- اهمية صناعة الدواجن/صلاح الكفيشي.
- صناعة الدواجن في العراق/منى الموسوي.
- الصناعات الغذائية في منطقة الفرات الاوسط/سلمي الشبلوي.
- دراسة مسحية لملاح الطعام المنتج في العراق/طلال خالد حسن.
- مشكلات انتاج وتسويق التمور في العراق/دراسة استشارية/فريق عمل:كاظم حبيب، منيب السكوتي، عبد الوهاب حميد رشيد

- المردود الاقتصادي لصناعة التمور/ سهى الشيكلى
- تحليل اقتصادى لواقع انتاج واستهلاك قصب السكر وبنجر السكر فى العراق/ زحل الحسينى وآخرون.
- توقعات انتاج واستهلاك قمح الخبز فى العراق باستخدام نموذج اريما للاعوام 2007 – 2016/
عائدة فوزى احمد و محمد عبد ابراهيم
- واقع انتاج محصولى القمح والرز فى العراق واثره على مستقبل امنه الغذائى/محمد حسن رشم.
- التحليل الجغرافى للصناعات الغذائية فى مدينة الكوت – دراسة فى جغرافية الصناعة/محمد عباس مجيد.

- اساسيات صناعة الالومنيوم من الخرذة فى العراق/عدنان ابراهيم الجرجري.
- صناعة الشخاط فى العراق وامكانية التصدير للاسواق الخارجية / نهلة يحيى نزهت
- دراسة فى صناعة الاحذية/صيرى عبد الكريم حاتم
- الصناعات النسيجية فى مدينة بغداد/ ندى الحمدانى
- الصناعات الخشبية ومنتجاتها فى مدينة بغداد / محمد العانى
- التقييم الاقتصادى لصناعة الغزل والنسيج فى العراق / يحيى الكاتب
- تقويم المعايير المستخدمة فى الاحصاءات الصناعية / ابراهيم جواد كاظم
- اثر الغش فى احداث الخسائر الاقتصادية فى قطاع البناء العراقى/ خليل اسماعيل ابراهيم
- المردود الاقتصادى لمزارع انتاج محصول القطن فى محافظة بغداد للموسم الزراعى 2009/زحل الحسينى و عامر السودانى.
- دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيماوية فى العراق للمدة (1995 – 2007)/ د.محمد على جاسم و عامر بولص.
- الجدوى الاقتصادية لمشروع انتاج النباتات الطبية فى مدينة الموصل/ هناء سلطان داود وآخرون.
- الصناعات الطبية فى محافظة البصرة/د.كاظم الاسدى و راشد الشريفى.
- تقييم كفاءة الاداء الاقتصادى للشركة العامة لصناعة الادوية فى نينوى للمدة(2002 – 2007)دراسة تحليلية مقارنة/د.عبد الغفور المعمرى و حافظ المولى.
- تقويم كفاءة للشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية SDI للمدة 1980 – 1999/زيد الجبورى.
- انتاجية المواد فى المنشأة العامة للخياطة/سعدون الطائى وجورج الحلبي.

* خبير استشارى فى الطاقة الكهربائية و اعلامى و ناشط سياسى و حقوقى.

بغداد
2013/3/31